الإخوان وهيئة كبار العلماء

«الأمناء» كتب/ د. عيدروس النقيب:

لا جديد في ما تضمنه موقف هيئة كبار علماء المسلمين في المملكة العربية السعودية بشأن اعتبار «جماعة الإخوان المسلمين» تنظيما إرهابياً، إلا ذلك التعليل الفقهي الذي تضمنه البيان واستقراء موقف الجماعة الخفي في خطابها السياسي وتصرفات قياداتها وقواعدها إزاء مصالح الشعوب وممارستها شيئا مختلفا عن أقوالها، وتناقض شعاراتها مع أفعالها على الأرض.

الجديد هذه المرة أن الموقف يصدر من قلب العالم الإسلامي، حيث الحرمين الشريفين ومهبط الوحي وميلاد وانتشار الرسالة الإسلامية السامية، التي تتدعي الجماعة زورا أنها تنشط تحت رايتها، وفي بلاد تستضيف معظم النازحين السياسيين المظلومين، وبعض الظالمين الذين غضبت عليهم شعوبهم فأسقطتهم، بما في ذلك بعض ممثلي هذه الجماعة التي تضمنها البيان.

منذ سطوها واستحواذها على ثورات الربيع العربي والاتجار بدماء شهدائها واتخاذها وسيلة للاستيلاء على السلطة، بل ومنذ احتضانها للجماعات الإرهابية العالمية (المسماة بالجهادية) كشفت حركة الإخوان المسلمين عن وجهين:

وجه سياسي تتحاور به مع الأطراف السياسية الوطنية والإقليمية والدولية، ولا تتورع هذه الجماعة عن استخدام قاموس المؤسسات الحضارية والمنظمات الحداثية وحتى الاتجاهات العلمانية، من مفردات «الديمقراطية، والدولة المدنية، والعدالة الاجتماعية، والتعايش، والتسامح، وحتى التداول السلمي للسلطة» وكلها مفردات لا تؤمن بها هذه الحركة لكنها تستخدمها للتضليل الإعلامي ومغالطة المجتمع الدولي بها.

والوجه الآخر، وهو وجه الإرهاب «الذي يسمونه جهاداً» وهو الأداة التي تواجه بها الجماعة كل من يختلف معها سياسيا أو فكريا أو أيديولوجيا أو حتى في المصالح الاقتصادية، وبه تنسف كل ما يقوله مروجوها وكتابها وصناع دعايتها عن «الديمقراطية والدولة المدنية.. وغيرها» ويكشف الوجه الحقيقي للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين.

وحتى لا نذهب بعيدا علينا أن نتذكر أن كل التنظيمات الإرهابية (التي يسمونها جهادية) منذ جماعة التكفير والهجرة في مصر حتى تنظيم القاعدة، وداعش، وأنصار الشريعة، وجماعة بيت المقدس وسواها، خرجت من تحت عباءة تنظيم الإخوان المسلمين، وبعضها يعمل بتنسيق وحمايةٍ من الجماعة وقياداتها وفروعها كلٌ في البلد المعني حيثما يكون لها نفوذ.

وتجربة الجنوب مع هذه الجماعة تقول أن الجماعات الإرهابية ظلت منذ 1994م تتغذى وتتمول وتتمون وتُعَدّ برعاية مباشرة من تنظيم الإخوان وقيادته العسكرية في إطار الجيش اليمني، والتفاصيل التي تؤكد ذلك متعددة وكثيرة، لكننا نشير إلى أن الجماعات الإرهابية اليوم لا تنشط ولا تنتشر إلا حيث تسيطر جماعة الإخوان على جهاز الدولة ومؤسساتها

العسكرية والأمنية، فقد اختفت من شبوة زمن النخبة الشبوانية، وعادت إليها بعد غزوة أغسطس 2019م وهيمنة الإخوان على المحافظة، كما هزمت هذه الجماعات على أيدي النخبة الحضرمية، واختفت نهائيا من مديريات الساحل في حضرموت، لكنها تنتشر وتنشط وتتوسع في بعض مديريات الوادي حيث يسيطر الجيش (الشرعي)، الجناح العسكري لجماعة الإخوان وعندما تبحث عن ملاذ تعود إلى معسكراته لتنعم بالأمان في كنفه.

وهكذا فما ورد في بيان هيئة كبار علماء المسلمين، بالنسبة لبعض اليمنيين ومعظم الجنوبيين لا يمثل إلا تأكيدا لما أكده ويؤكده ممثلو النخبة الفكرية والسياسية الذين لا يرون في الفرع اليمني للإخوان إلا تيارا إرهابيا يتلفع بعباءة الدين لتمرير أجندات مشبوهة ظاهرها السياسة وباطنها الإرهاب والتمهيد لبسط هيمنة التنظيم الدولي للجماعة فضلا عن التخريب والنهب والسلب والسطو، وهل نسينا أكبر عمليتي نهب في التاريخ الحديث، شركة الأسماك والأحياء البحرية، وشركة المنقذ؟؟؟

ميناء قنا وما أدراك!!

لا يوجد مواطن ولا ناشط سياسي جنوبي إلا ويتمنى الخير لمحافظة شبوة مثلما لكل محافظات ومديريات الجنوب وأهلها الذين أنهكهم الفشل السياسي وصراعات جماعات المصالح، والاستثمار في الحرب كما في السلم.

الأنباء المتداولة عن اتفاقية أبرمها محافظ شبوة العضو في جماعة الإخوان مع شركة مجهولة الهوية وبتمويل من مصادر مجهولة، وبشروط لا أحد يعرف ماذا تتضمن، لإنشاء ميناء «قنا» بمحافظة شبوة وفي ظل تجاهل للجهات المفوضة قانونيا بإبرام الاتفاقيات والمصادقة عليها، وأهمها رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب، كل هذا يطرح أسئلة تعبر عن القلق الذي أبداه آلاف الناشطين والمواطنين من أبناء شبوة والجنوب والشمال على السواء.

قانونيا أي اتفاقية دولية لا تمر عبر القنوات القانونية هي باطلة، وهذا ينطبق على اتفاقية مينا قنا، المبرم بين شركة مجهولة الهوية، ومحافظ ليست له أية صلاحية في إبرام اتفاقيات دولية، اقتصاديا وحتى لو تجاوزنا عن دراسة الجدوى الاقتصادية والقضايا والمتطلبات الفنية التي لم تتم (وهي ضرورية جدا)، فإنه لا بد من وجود هيئة اقتصادية لها صفة قانونية تشرف على المشروع وقبل ذلك تدرس وتتبرر الموافقة أو الرفض لهذا المشروع، وتقدم دراستها للجهات القانونية.

وأمنيا وعسكريا، وفي ظل التسيب السائد في التعامل مع تهريب الأسلحة والممنوعات، وتهريب النازحين واستقدام الجماعات الإرهابية فإن مشروعا تشرف على إنشائه وتنفيذه وإدارته جهة حزبية وغير مخولة قانونيا ولا خاضعة لأية رقابة حكومية أو برلمانية أو شعبية، مشروع كهذا لن يمثل إلا منفذا إضافيا من منافذ التهريب والفساد والعبث الأمني والسياسي، فضلا عن التدخل لأطراف لها مآرب توسعية في أرض يهيمن عليها مندوبون لتلك الأطراف الدولية والإقليمية التي لا تعمل إلا لعرقلة مساعي التحالف العربي في اليمن شمالاً وجنوباً.

ويبقى السؤال لرئيس الوزراء المكلف:

- هل تعلمون شيئا عن هذه الاتفاقية؟

فإذا كان الجواب بـ«نعم»، فلماذا لم تمرروها عبر الجهات التشريعية المعروفة ومن ثم عبر رئيس الجمهورية للموافقة والتوقيع عليها أو رفضها كما ينص على ذلك دستور الجمهورية اليمنية؟

أما إذا كان الجواب بـ«لا»، فلماذا لا توجهون بتوقيف العمل بها حتى تستكمل دراستها عبر الهيئات المعنية لإقرارها ووضع ما يضمن عدم تحولها إلى أداة من أدوات التدخل في الشأن الداخلي ووسيلة من وسائل التخريب والتهريب؟.

النائب الأول في مصلحة الجوازات بالعاصمة عدن:

نطالب بتوفير المبنى المناسب وندعو المواطن لعدم التعامل مع الوسطاء

عدن «الأمناء» نبيل غالب:

تعاني مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالعاصمة عدن، إشكالية إيجاد المبنى الرئيس والحديث المجهز بالمعدات اللازمة، لتنفيذ المهام المنوطة بعملها في خدمة المواطن وكذا الأجانب ممن يرجعون مصالحهم في هذا المصلحة الحيوية الهامة، الذي يجب أن تحوي أحدث الوسائل المنظمة لنشاطها اليومي المكتف.

وأوضح العميد صالح عاطف النائب الأول لمدير عام المصلحة بعدن أن الإدارة تطمح إيجاد مبنى مناسب يستوعب المهام الكبيرة التي تقوم بها المصلحة لتنفيذ خطط برامجها على أكمل وجه في خدمة المواطن.

وأشار إلى الصعوبات التي تواجه طاقم العمل خاصة وأن المصلحة تقدم خدماتها إلى مواطني مختلف المحافظات، بسبب ظروف استمرار الحرب منذ (6) سنوات، خاصة فيما يتعلق باستخراج جوازات السفر.

ولفت إلى ما تواجه المصلحة من إشكاليات كثيرة بسبب كثافة أعداد المواطنين المراجعين بمعدل يومي من (1000_2000) جواز، يقابله عدم القدرة الاستيعابية لهذه المهام، كون المبنى مشترك مع مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني، بالإضافة إلى إشكالية عدم توفير التيار الكهربائي المستمر مع انتهاء العمر الافتراضي لمولد الكهرباء للمبنى، الذي يعمل بطاقته الدنيا، وبالتالي توقف العمل بشكل مستمر في أجهزة الكمبيوتر الحافظة لبيانات المراجعين، مما يزيد من معاناة المواطن وطاقم العمل.

وأكد أن المصلحة تعمل بشفافية وبكل سهوله ويسر لخدمة المواطن، وخاصة للمرضى ولحالات الإسعافات الأولية والجرحى وأصحاب التقارير الطبية والمبتعثين للدراسة في الخارج، مشيرا أنه يبدأ عملها الساعة السادسة والنصف صباحا حتى الساعة الثانية ظهرا تقريبا، ويمكن بالتالي للمواطن استكمال اجراءات الحصول على جواز سفر في يوم واحد أن أستوفى كافة الوثائق بسعر الجواز (6500) ر.ي وبعدها ينتظر من العاصمة السعودية الرياض حتى تأتي الموافقة لطباعته والتي قد تستغرق أيام معدودات.

وأشار إلى أن الوثائق المطلوبة من المواطن هي (إحضار بطاقة الهوية وشهادة الميلاد لأقل من السن القانونية لاستخرج الهوية الشخصية (16) سنة أو أقل من ذلك مع هوية الأب، وحضور ولي الأمر لإعطاء الموافقة سواء كان الابن أو البنت أو الزوجة كضرورة لعمل الاجراءات، وهناك لوائح دالة على ذلك تم وضعها في مداخل الإدارة للتوضيح للإخوة المواطنين لاستخراج الجواز، داعيا الإخوة المواطنين إلى عدم التعامل مع الوسطاء وأن يكون حضورهم شخصيا.

وناشد عاطف في تصريحه الجهات المختصة وعلى رأسهم محافظ عدن إيجاد مبنى متكامل يليق بمكانة مدينة عدن وبما يتسق وحجم مهام المصلحة، مقدما الشكر لتوجيهاته فتح الطريق العام إلى إدارة المصلحة التي سهلت حركة السير، وأثنى على جهود رئيس المصلحة ومديرها العام في عدن، وكذا مدير عام مديرية صيرة على متابعتهم في تذليل الكثير من الصعاب التي تواجه عمل المصلحة.

وطالب وزارة الصحة العمل على توفير المواد الصحية الخاصة بمجابهة الموجة الثانية من وباء فيروس كورونا للحفاظ على صحة المجتمع خاصة وان المصلحة من أكثر المرافق الحكومية اكتظاظا بالمواطنين.